تقرير

قضية الأسبوع

تهديدات السلطة لحماس وقطاع غزة.. مسار بالغ الخطورة

ساري عرابي

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: تهديدات السلطة لحماس وقطاع غزة .. مسار بالغ الخطورة

السلسلة: تقارير

الكاتب: ساري عرابي

الشهر/ السنة : ابريل/2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

نظرة عامة على مسار الأزمة

بدأت الأهداف من الحسم الذي فرضته السلطة على رواتب موظفيها في قطاع غزّة تتضح بالتدريج، فقد بدت الخطوة أول الأمر غريبة؛ بالنظر إلى عوارها القانوني وانتقاصها من الشرعية التمثيلية للسلطة، ومسّها على نحو مباشر بالموالين للسلطة الذين التزموا تعليمتها وكفّوا عن العمل بعد سيطرة حماس على قطع غزة، وبالنظر أيضًا إلى انعكاسها السلبي في حينه على شعبية السلطة داخل قطاع غزة، ولأنها تتعارض مع دعاية السلطة التي تحذر باستمرار من احتمال انفصال قطاع غزة في حل منفرد عن الضفة الغربية.

لم يكن مقنعًا بداية تذرع السلطة بالأزمة الاقتصادية التي تعانيها، وبأن الإجراء اضطراري يهدف إلى تطويق الضغوط المالية المفروضة عليها، وذلك لاقتصار الإجراء على موظفي قطاع غزة دون مجمل الكادر الوظيفي للسلطة، وهو الأمر الذي أحال –لوهلة- التحليل إلى قرار الاتحاد الأوروبي المعلن منذ مطلع العام الجاري بوقف تمويل الاتحاد لفاتورة رواتب موظفي قطاع غزة.

وفي سياق الإجراءات المالية التي تمسّ قطاع غزّة حصرًا، أخذ الحديث يتصاعد عن مقترح لإحالة 23 ألف موظف من موظفي السلطة ممن بلغت أعمارهم الخمسين عامًا إلى التقاعد المبكر. بدت هذه التسريبات غير المؤكدة جزءًا من تداعيات أزمة السلطة المالية وارتباطها باشتراطات الاتحاد الأوربي، لكن كل ما جاء بعد ذلك، أخذ الأمر إلى اتجاه آخر.

بدأت أهداف وغايات السلطة تضح باجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح الذي انعقد في الثامن من نيسان/ إبريل الجاري؛ وهاجمت فيه فتح "القرارات والخطوات التي اتخذتها حركة حماس أخيرًا"، في إشارة للجنة الإدارية العليا التي شكلتها حماس في قطاع غزة وأعلنت عنها رسميًا في آذار/ مارس الماضي، وكان الأهم فيما انبثق عن ذلك الاجتماع هو لجنة الاتصال التي شكّلتها فتح للحوار مع حماس "للتوصل إلى تصورات واضحة وحلول نهائية في هذا المجال بشكل سريع بما لا يتجاوز يوم 25 من الشهر الجاري [نيسان/ إبريل]".

تشكلت اللجنة، التي سمتها فتح لاحقًا باللجنة السداسية، من ستة من أعضاء مركزية فتح وهم أحمد حلس، وروحي فتوح، وحسين الشيخ، وإسماعيل جبر، وعزام الأحمد، ويترأسهم محمود العالول، نائب رئيس حركة فتح. وتضاربت المعلومات بخصوص المضمون الذي تحمله هذه اللجنة إلى حركة حماس.

عاد الحديث مجدداً عن المبادرة القطرية التي قدمتها قطر على هامش الاجتماعات التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت مطلع العام الجاري، وقيل إن هذه المبادرة ستكون محور طرح اللجنة على حماس، بينما قيل إن اللجنة ستخير حماس ما بين أن تسلم القطاع بكل مؤسساته ووزاراته ودوائره ومرافقه وأجهزته إلى السلطة، أو أن تتحمل حماس مسؤوليته بالكامل.

أخذت الصورة تتبلور حول نوايا السلطة في خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الثاني عشر من شهر نيسان/ إبريل الجاري في المؤتمر الثاني لسفراء فلسطين لدى الدول العربية والإسلامية الذي انعقد في العاصمة البحرينية المنامة، الذي بين فيه أنه بصدد "القيام بخطوات غير مسبوقة بشأن الانقسام خلال الأيام المقبلة"، متذرعًا باللجنة الإدارية العليا التي شكلتها حماس.

بعد ذلك بيومين، وفي إطار حملة دعائية، تصدّرها عدد من رموز فتح والسلطة، تستهدف حركة حماس وتمهّد لإجراءات السلطة التي جرى التلويح بها دون التصريح بماهيّتها، شبّه محمود الهباش قاضي القضاة الشرعيين، ومستشار الرئيس عباس للشؤون الدينية، في خطبة الجمعة، بمسجد التشريفات بمقر قيادة السلطة؛ قطاع غزة -في ظل إدارة حماس- بمسجد الضرار الذي أقامه المنافقون وحرقه النبي صلى الله عليه وسلم؛ داعيًا لاتخاذ إجراءات غير مسبوقة ضدّه لإحباط ما سمّها مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية.

في الأثناء عادت أزمة الكهرباء في غزة للظهور من جديد، وفي خطوة احتجاجية على الضرائب التي تفرضها السلطة على وقود محطة التوليد في قطاع غزة؛ قطعت سلطة الطاقة في غزة مساء الجمعة الرابع عشر من نيسان/ إبريل الجاري؛ الكهرباء عن جميع مناطق قطاع غزة مدّة أربع ساعات، محذرة من أن المحطة ستتوقف عن العمل لانتهاء المنحة القطرية، وعدم قدرة سلطة الطاقة على شراء وقود جديد.

ومع أن حركة حماس هاجمت التصريحات الصادرة عن قيادة السلطة وفتح بالضفة، ونظمت عددًا من الوقفات الاحتجاجية ردًا عليها، إلا أنها انتهجت أداء يقوم على المناورة يجمع بين إدراك جدّية التهديدات وضرورة التعامل معها، وبين ضرورة إظهار الصلابة إزاءها، وهو ما لخصته تصريحات خالد مشعل رئيس الحركة السبت الخامس عشر من نيسان/ إبريل الجاري التي قال فيها "إن التهديدات الجديدة ضد قطاع غزة لا تخيفنا، ونتعامل معها بجدية حتى نفشلها، وننقذ شعبنا من المعاناة".

في الخطوات العملية اجتمعت حماس بالفصائل الفلسطينية في قطاع غزة الأربعاء الثاني عشر من نيسان/ إبريل الجاري، وفي سياق الاجتماع أكدت حماس على ضرورة أن يشارك الجميع مع فتح في الحوارات وألا تكون حواراتها معها ثنائية، ومبدية مرونة بخصوص اللجنة الإدارية العليا، قائلة إنها ستكون منعدمة بمجرد أن تقوم حكومة الوفاق الوطني بمهامها في قطاع غزة.

ماذا جرى؟

إجراء حسم الرواتب حتى لو اتصل بشكل أو بآخر باشتراطات الاتحاد الأوروبي وبأزمة السلطة المالية؛ اتضح فيما بعد أنه لن يكون خطوة منعزلة، وأن سياقه الأكبر خطة لدى رئاسة السلطة الفلسطينية تجاه قطاع غزة عمومًا، والعلاقة بحركة حماس خصوصًا.

ما الذي جرى إذن، حتى عادت العلاقات بين الفصيلين الكبيرين إلى هذا الانحدار، بعد تحسّن نسبي تمثل في سماح حماس لأعضاء مؤتمر فتح السابع من غزة بالذهاب إلى رام الله للمشاركة في المؤتمر، ثم مشاركة حماس نفسها في المؤتمر، وسماح السلطة لحماس بإقامة مهرجان ضيق في ذكرى انطلاقتها برام الله، وبعد ذلك اجتماعات بيروت التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني؟!

لم يكن ذلك التحسّن في علاقات الطرفين إلا سحابة صيف عابرة، احتاجها الرئيس عبّاس لإنجاح المؤتمر السابع في مواجهة خصمه اللدود محمد دحلان، ولتجاوز الضغوط العربية والدولية التي أرادت فرض مصالحة دحلان على عباس. باختصار كان عباس يحتاج شرعية وطنية عامة تعزز زعامته لفتح، وتؤسس لخطوات تالية، من قبيل عقد المجلس الوطني الفلسطيني.

ظلّ عباس يتعرض للضغوط إلى قبيل عقد مؤتمر القمة الذي عقد في الأردن في التاسع والعشرين من آذار/ مارس الماضي، كان ثمة محاولة، تصدرتها مصر، لطرح مبادرة سلام جديدة باسم الفلسطينيين في مؤتمر القمة تهبط عن سقف المبادرة العربية المعتمدة، وتقدم تطبيع العرب مع "إسرائيل" على حلّ القضية الفلسطينية، في سياق رؤية إقليمية تتبناها بعض الدول العربية وتقضي بدمج "إسرائيل" في محور إقليمي لمواجهة إيران، وهي الرؤية التي يبدو أن إدارة ترامب قد تعاطت معها على نحو إيجابي في أيام ترامب الأولى في البيت الأبيض.

نجح عباس أولاً في إنجاز المؤتمر السابع وإقصاء محمد دحلان وتياره، ثم نجح في تجاوز الضغوط العربية، والمصرية منها بالتحديد، في القمة العربية، وأخيرًا، يبدو أن ترامب يحاول المواءمة بين الرؤية الإسرائيلية الخالصة التي تتبناها بعض الدولة العربية أخيرًا، وبين ضرورة تحقيق اختراق ما في القضية الفلسطينية، يتطلب تجميد الاستيطان بالتفاهم مع الإسرائيليين، وإطلاق مفاوضات ثنائية جديدة، ومن هنا وجّه الدعوة لعباس لزيارة البيض الأبيض.

يدرك عباس التحولات المحتملة مع إدارة ترامب، وسعي دول وازنة في الإقليم العربي لفرض تسويات سياسية مع "إسرائيل"، بهدف مواجهة إيران أولاً، وبهدف توثيق التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في استغلال للحظة ترامب، بعدما أصيب هذا التحالف باهتزاز واضح فترة أوباما، وبالنظر إلى الخطورة التي تمثلها هذه التحديات عليه شخصيًا، والاستمرار في استخدام دحلان ورقة لابتزازه؛ فإنه لا بد من تقديم أثمان لمواجهة هذه التحديات.

من الملاحظ الآن أن خطوة الحسم في رواتب موظفي غزة، والمهلة التي تحملها اللجنة السداسية لحماس في غزة، كلّها ترتبط زمنيًا بزيارة الرئيس عباس للبيت الأبيض والمقررة في الثالث من أيار/ مايو القادم، على أن يسبقها وفد تمهيدي يزور واشنطن في الثالث والعشرين من نيسان/ إبريل الجاري، يضم كلاً من أمين سر اللجنة التنفيذية صائب عريقات، ورئيس المخابرات ماجد فرج، ورئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني محمد مصطفى.

وإذن فإن اللجنة الإدارية العليا التي أعلنت عنها حماس في آذار/ مارس الماضي، لم تكن أكثر من ذريعة تُغطّى بها سياسات الرئيس عباس المستجدة تجاه قطاع غزة، ولكنها تنمّ أيضًا عن قصور لدى قيادة حماس في غزة في إدراك المخاطر وقراءة التحولات المحلية والإقليمية والعالمية، واستعجال في اجتراح خطوات غير ضرورية وتنطوي على مخاطر غير محسوبة.

ماذا تخبئ السلطة؟

من بعد الانقسام، أخذت تتحدث السلطة عن إمكانية إعلان قطاع غزة إقليمًا متمردًا، وقد تصاعد هذا الحديث في العام 2009، أي من بعد المؤتمر السادس، وفي العامين التاليين له، دون أن تتحول تلك التهديدات إلى واقع جدّي، لجملة من الأسباب، منها عدم مواتاة الظرف الإقليمي، وقدرة حماس النسبية على إدارة قطاع غزة والتكيف مع الأوضاع الإقليمية، وللحضور الغزّي الثقيل في قيادة فتح ممثلاً بمحمد دحلان، حتى بداية العام 2011.

الآن مع تغير تلك الظروف، والتحول الخطير في التحديات الإقليمية والدولية، من الممكن أن يعود ذلك التهديد في صورة خطوات جدّية هذه المرّة، بصرف النظر عن شكل الإعلان والتوصيف اللفظي، ولكن ما يجري تداوله، كما تشير التسريبات، يتضمن حديثًا عن منع التعاملات البنكية مع قطاع غزة، ووقف السلطة جميع التزاماتها المالية تجاه قطاع غزة بما في ذلك قطاعات الماء والكهرباء والصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى إحالة موظفي السلطة في قطاع غزة إلى التقاعد المبكر.

على الأرجح فإن هذه هي الإجراءات القاسية التي تلمّح إليها قيادة السلطة، سواء رافقها إعلان قطاع غزة إقليمًا متمردًا أم لا، وفي موازاة ذلك، بالضرورة ستستهدف تلك الإجراءات حركة حماس أيضًا، وفي إطار السعي لحصارها عربيًا وإقليميًا، وهذا قد يستدعي إعلانها تنظيماً ارهابياً بما يناغم المرحلة الأميركية الراهنة، أي مرحلة الحرب على الإرهاب، وهو إعلان بالغ الخطورة قد يؤدي إلى تقليص حقيقي في قوة الحركة وحضورها الإقليمي ما لم تتوفر لها تحالفات إقليمية قادرة على حمايتها.

هذا يعني أن استهداف حماس، وإعلانها تنظيمًا إرهابيًا، سيمتد بإجراءاته لتشمل الحركة خارج الأرض المحتلة، وتشمل الحركة داخل الضفة الغربية، بما يعني أن أثر هذه الإجراءات، إن نجحت السلطة في تنفيذها وتسويقها، سيكون أوسع وأعمق من أثر إجراءات السلطة بعد الانقسام، أو بعد "الحسم العسكري" كما تسميه حماس.

بكلمة أخرى يتضح أن تركّز قوة حماس داخل قطاع غزّة نتيجة عوامل واعتبارات متعددة، أدى إلى تضييق فعلي في نضالات وفعالية الحركة وتصوراتها من الناحية العملية نتيجة ارتباط ذلك كله بأوضاعها في قطاع غزة، وهو أمر خطير على مستوى قوة الحركة، أو على مستوى تماسكها.

مطالب فتح والسلطة وخيارات حماس

حتى اللحظة من غير الواضح إن كانت فتح عبر لجنتها السداسية الموفدة إلى غزة ستطالب بالاتفاق على أساس المبادرة القطرية، التي تقول حماس إنها وافقت عليها وعطلها الرئيس عباس بتعديلات طالب بها، أم أنها ستطالب بتسليم القطاع كاملاً، أو أن تتولى حماس مسؤوليته كاملة بما في ذلك المسؤولية التمويلية للقطاع، وثمة حديث بموازاة ذلك عن مطالبة حماس بتسليم سلاحها للسلطة، والتخلي عن الأمن كاملاً بما في ذلك أنفاقها وترتيباتها العسكرية.

ومن غير المؤكد بعد، إن كانت هذه التهديدات أو المطالبات، ضمن رؤية إستراتيجية تسعى إما لإسقاط حماس عبر إثارة الجماهير ضدّها والضغط الشعبي عليها، أو للتخلص من قطاع غزة بالامتناع الكامل عن الإنفاق عليه، أو هي مناورة يجترحها الرئيس عبّاس بين يدي زيارته للبيت الأبيض.

بالنسبة لحماس، وبالرغم من أفكار الانفصال التي يُعبّر عنها بعض المحسوبين عليها من الكتاب وأصحاب الرأي، وتنامي الإحساس بوجود قضية منفصلة لقطاع غزة تتطلب حلاً منفردًا، وبالرغم من قوة تنظيم غزّة فيها بالنسبة لتنظيمات حماس الأخرى في الضفة الغربية والخارج، والوعي بصعوبة إنهاء الانقسام، فإن الذهاب في خطوات تؤدى إلى الاستقلال بالقطاع عن الضفة الغربية ليس سهلاً، إذ ينبغي مراعاة القدرات الذاتية، وتوفر بيئة إقليمية حاضنة وداعمة، وهو ما لا يبدو مضمومنًا حتى اللحظة.

وعلى المستوى الإستراتيجي والوطني، يظل ثمة خشية مؤكدة وقائمة من أن دفع حماس للانفصال بالقطاع يأتي في سياق ما يسمى بالرؤية الإقليمية الشاملة للحل، أو "صفقة القرن"، إذ باتت خطة دولة (غزة + أجزاء من شمالي سيناء) شبه معلنة.

الخطورة هنا من كون هذه الخطة ليست فلسطينية، ولم تأت في إطار خطة فلسطينية شاملة تتمتع بنظرة كلية للتحرير تتطلب إدارة فلسطينية لكل منطقة محررة، ولكنها خطة إقليمية برؤية إسرائيلية، تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، بترسيخ الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية، وعزل غزة في دولة منفصلة قد تكون أرضًا لعودة اللاجئين أيضًا.

وإذا كانت خيارات حماس محدودة، ما بين الرضوخ لمطالب فتح، أو الذهاب بالقطاع منفصلاً عن الضفة الغربية، أو المناورة وكسب الوقت، فإن الظروف الإستراتيجية لفتح ليست أحسن حالاً رغم قدرتها على المبادرة وتمتعها بالدعم الإقليمي والدولي.

إن رهانات قيادة فتح والسلطة على إدارة ترامب مجرد استنساخ لكل رهاناتها على الإدارات السابقة من إدارة كلنتون وحتى اللحظة، فليس ثمة إمكانية لتحقيق حلّ للقضية الفلسطينية في إطار الرؤية التي تتبناها قيادة فتح الراهنة، نظرًا لموازين القوى القائمة واليمين الإسرائيلي الحاكم، كما أن اتخاذ خطوات إستراتيجية ضخمة في حالة سيولة وتحوّل يعانيها الإقليم مخاطرة غير محسوبة، وبالتالي لن تكسب فتح شيئًا في النهاية سوى تكريس انعزالها الشعبي بخيارات مصادمة للوعي الوطني، أو لا تحظى بالتأييد الشعبي.

قد تكون أفضل السيناريوهات بالنسبة لحماس أن تناور وتكسب الوقت بالتمكين لحكومة التوافق وحل اللجنة الإدارية العليا، وإن حسنت النوايا، يمكن للطرفين حماس وفتح إدارة مناورة مشتركة تتخلل زيارة الرئيس عباس للولايات المتحدة الأميركية.

بطبيعة الحال هذه مناورات تكتيكية، ولكن ينبغي على كلا الطرفين النظر في السياسات التي أوصلت الفلسطينيين إلى هذه الحالة، وهنا وإن لم يكن متوقعًا من حركة فتح التخلي عن سياساتها نتيجة ارتباطها العضوي بمشروع السلطة وتحولها إلى نظام عربي رسمي، فإن حماس وطالما أنها ما زالت حركة مقاومة، مطالبة بإعادة التوازن إلى بنيتها الداخلية، والتصرف حركة واحدة إزاء مجمل القضية الوطنية، وتعزيز صمود قطاع غزة وإسناده بابتداع ممكنات أخرى للمقاومة والنضال داخل الوطن ومن خارجه.